



## مجلة العلوم السياسية

اسم المقال: النظام السياسي في إندونيسيا دراسة في عوامل التطور بين الماضي والحاضر

اسم الكاتب: أ.م.د. نادية فاضل عباس فضلي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/436>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/20 10:50 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على

[info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً  
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



**The political system in Indonesia: a study of the factors of development  
between the past and the present**

Asst.Prof.Dr. Nadia Fadhil Abbas Fadhl

University of Baghdad /Center for Strategic and International Studies

drnadia1927@gmail.com

Receipt date: 23/4/2021 accepted date: 26/5/2021 Publication date: 1/6/2022

<https://doi.org/10.30907/jcopol.vi63.517>



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](#)

**Abstract:**

The political system in Indonesia, since gaining independence from the Dutch colonialism on the seventeenth of August 1945, has gone through long stages. The Indonesian constitution stipulates that the country is built on a democratic basis. In 1956 the first free elections were held in Indonesia, and President Sukarno announced the adoption of the directed democratic system. Then, during the era of President Suharto, the state entered a phase called democracy based on the Five Pancasila principles, which is a false democracy because it served the interests of Suharto, who in his long reign political and economic corruption prevailed leading up to 1998 revolution by the Indonesian people, and the government of Suharto was toppled. Since 1999 till this day, the democratic approach has been adopted, in which the mechanisms of the electoral system based on democracy have been followed.

**Key words:** Pancasila, democracy, Indonesia, elections, Suharto.

**النظام السياسي في إندونيسيا دراسة في عوامل التطور بين الماضي والحاضر**

أ.م.د. نادية فاضل عباس فضلي

جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

drnadia1927@gmail.com

تاریخ الاستلام: ٢٠٢١/٤/٢٣ تاریخ قبول النشر: ٢٠٢١/٥/٢٦ تاریخ النشر: ٢٠٢٢/٦/١

## الملخص:

مر النظام السياسي في إندونيسيا منذ حصولها على الاستقلال من الاستعمار الهولندي في السابع عشر من آب أغسطس ١٩٤٥ بمراحل طويلة ونص الدستور الاندونيسي على إن الدولة تقوم على اساس ديمقراطي، وقامت في العام ١٩٥٦ أول انتخابات حرة في إندونيسيا واعلن الرئيس "سوکارنو" باعتماد النظام الديمقراطي الموجه، ومن ثم دخلت الدولة في عهد الرئيس "سوهارتو" مرحلة ما تسمى بالديمقراطية القائمة على المبادئ الخمس البانثاسيلا وهي ديمقراطية تم تسخيرها آنذاك لخدمة مصالح نظام سوهارتو الذي ساد في حقبة حكمه الطويلة الفساد السياسي والاقتصادي وصولاً لعام ١٩٩٨ حيث ثار الشعب الاندونيسي وتم الإطاحة بحكومته، ومنذ العام ١٩٩٩ إلى يومنا هذا تم انتهاج النهج الديمقراطي عبر اتباع آليات النظام الانتخابي القائم على اسس ديمقراطية.

**الكلمات المفتاحية:** البانثاسيلا، الديمقراطية، إندونيسيا، الانتخابات، سوهارتو.

## المقدمة:

إندونيسيا جمهورية إسلامية متaramية الاطراف تتكون من عدد هائل من الجزر، وتمتد اراضيها على قارتين هما قارة آسيا وقارنة استراليا، وكان لموقعها الاستراتيجي الحيوي وما زالت اهميتها في طرق التجارة العالمية، وتاريخياً اثبتت الدراسات المتعلقة بالإنسان وجوده على سطح الارض انه وجد فيها اقدم المجتمعات البشرية وانسان جاوه، كما انها اصبحت محطة انتظار المكتشفين نظراً لتوافر الموارد الطبيعية الهائلة، ومررت عليها حضارات متعاقبة كالحضارة الهندوسية والحضارة الإسلامية، وبعد الاسلام المرتكز الاساس الذي قامت ونشأت عليها الامة الاندونيسية، لقد دخل الاسلام اليها في القرن الثاني عشر الميلادي على يد التجار القادمين من الجزيرة العربية واليمن والذين استوطنوا في مدينة آتشيه بسومطرة، ومن ثم دخل اليها الاستعمار البرتغالي في العام ١٥٠٩ ومن ثم الاسпан و الهولنديون والانكليز، وكان الهولنديون قد استعمروا إندونيسيا منذ العام ١٧٩٩ إلى العام ١٩٤٢، عندما قامت اليابان بإحتلال الأرخبيل الاندونيسي

واستمر بقاوها الى العام ١٩٤٥، عندما اعلن الزعيم التاريخي "سوكارنو" استقلال اندونيسيا فما كان من هولندا الا ان اعترفت بالاستقلال في العام ١٩٤٩، وتم اقرار الدستور في العام ١٩٥٠ واتبعت إندونيسيا نظام الحكم الجمهوري وان السلطة بيد الأمة ويمارسها مجلس الشعب الاستشاري، وتعد إندونيسيا دولة ديمقراطية تقوم على اساس مبدأ "البانتشاسيلا" وتعني مجموعة المبادئ التي يسير عليها الاندونيسيين في الحياة وعدت جزءاً اساسياً من الدستور ووضعت في مقدمته، لقد مر النظام السياسي في إندونيسيا بتطورات عديدة وعوامل اسهمت في بناءه بالرغم من التحديات التي واجهته باختلاف النظم السياسية التي تعاقبت على حكم إندونيسيا.

#### **أهمية البحث:**

تتعلق أهمية البحث من دراسة لطبيعة النظام السياسي الاندونيسي اذ عانت إندونيسيا بعد الاستقلال من ضعف المؤسسات النيابية وسيطرة الجيش على مقدرات الحكم وموارد الدولية منذ العام ١٩٦٥ الى العام ١٩٩٨ وهذا ما يسلط البحث عليه ومن حيث دراسة بداية التحول الديمقراطي ومقارنته بالحقبتين اي الدكتاتورية والديمقراطية، فمنذ العام ٢٠٠٦ حصلت إندونيسيا على معيار فريدم هاووس الخاص بالحقوق السياسية وهذا ما سيتم تناوله والعوامل التي ادت الى احراز إندونيسيا ذلك في مؤشر الديمقراطية واثره في تطور نظمها السياسي ونظمها الانتخابي .

#### **إشكالية البحث:**

انطلق البحث من عدة تساؤلات ما هي العوامل التي ادت الى تحسين الاداء الديمقراطي للنظام السياسي الاندونيسي بعد الرئيس سوهارتو؟ هل كان لتحسين المؤشر الاقتصادي دور في تحسين العلاقة بين الشعب والماسكين بزمام السلطة ودعم النظام السياسي؟

#### **فرضية البحث:**

ان اجراء الانتخابات الحرة النزيهة التي شهدتها إندونيسيا بعد رحيل النظام الدكتاتوري لسوهارتو اثراً في استقرار النظام السياسي الاندونيسي، خاصة فيما يتعلق بارتفاع

مستوى الدعم الشعبي للديمقراطية، اذ ان الديمقراطية مثلت افضل شكل للحكم بشكل إيجابي متراقبة مع وجود مديات ملحوظة من الرضا الشعبي عن الاداء الديمقراطي كما ان ديمقراطية الطبقة السياسية وايمانها بآليات العمل الديمقراطي هي التي قادت ايضاً الى هذا التغيير المهم بالنظام السياسي بعد الاطاحة بالنظام الديكتاتوري.

#### **منهجية البحث:**

يتناول البحث دراسة النظام السياسي الاندونيسي والمقارنة بين حقبتي الدكتاتورية والديمقراطية التي عاشتها إندونيسيا وأفضل المناهج العلمية لدراسة الموضوع، منهج التحليل النظمي ومنهج التحليل المقارن وذلك لدراسة نقاط القوة والضعف في النظام السياسي مع اجراء مقارنة تحليلية عن النظام السياسي في حقبة الدكتاتورية وحقبة الديمقراطية الحالية.

#### **هيكلية البحث:**

يتناول البحث الدراسة في ثلاثة مباحث رئيسية مع مقدمة وخاتمة

**المبحث الاول:** يتناول: نظرية عامة عن إندونيسيا.

**المبحث الثاني:** النظام السياسي الاندونيسي والعوامل المؤثرة فيه.

**المبحث الثالث:** التحول نحو الديمقراطية ومستقبل النظام السياسي الاندونيسي

**الخاتمة:**

#### **المبحث الاول: نظرية عامة عن اندونيسيا**

تعد إندونيسيا أكبر أرخبيل في العالم، تتكون من أكثر من ١٧ ألف جزيرة، من بينها ١٦٦ جزيرة مأهولة بالسكان وتبلغ مساحتها حوالي ١,٩٠٤,٤٤٣ تقريباً منها ١,٩ مليون كم<sup>٢</sup> مساحة يابسة و ٧,٩ كم<sup>٢</sup> مساحة بحرية وهو ما يعادل ٨١٪ من المساحة الكلية لإندونيسيا، وأكبر جزرها هي كاليمantan وسومطرة وايريان الغربية وجاوه وما دورا وسولا ويسى، وفي نطاقها الجغرافي تنتهي إلى منطقة جنوب شرق آسيا، وتحدها المحيط الهندي في الغرب والجنوب والمحيط الهادئ شرقاً وبحر الصين شمالاً (سليم وسليم ٢٠٠٣، ١٠٥).

عاصمتها جاكارتا، ويبلغ عدد سكانهااليوم طبقاً لإحصاءات تقرير التنمية البشرية ما يتجاوز ٢٧٣,٥٢ مليون نسمة (الهرم السكاني نت ٢٠١٩).

وينتمي معظم سكان اندونيسيا الى العرق الماليزي وينقسمون على ٣٠٠ مجموعة عرقية تقريباً ويتحدثون حوالي ٥٨٣ لغة ولهجة محلية، وتعد اللغة الاندونيسية اللغة القومية للسكان جميعهم، وينتمي معظم السكان تقريباً الى الديانة الإسلامية وتتجاوز نسبتهم ٩٠% من مجموعة السكان، اما النسبة المتبقية فتتوزع على الهندوسين والبوذيين والمسيحيين وهناك أيضاً المعتقدات الارواحية (سليم وسلمي ٢٠٠٣، ٢٠٥).

والدستور الاندونيسي اقر بالحرية الدينية وتعترف الدولة الاندونيسية بستة اديان هي:

١-الاسلام ٢-البروتستانتية ٣-الكاثوليكية ٤-الهندوسية ٥-البوذية ٦-الكونفوشيوسية،

وكانت البوذية والهندوسية قد وصلت إندونيسيا من الهند وجاءت الكونفوشيوسية من الصين في وقت مبكر من القرن الثاني الميلادي، ولكن يبقى الاسلام أكثر الديانات ممارسة على نطاق واسع في إندونيسيا، وفي القرن الرابع عشر الميلادي، عمل التجار والسلطانين من المسلمين بتربية اولادهم على تعلم القرآن الكريم وحثهم على السفر بين المدن والولايات للتعلم مما اوجد منظومة اسلامية اجتماعية قوية (آراء دينية ٢٠١٨).

اما عن تاريخها الاستعماري فقد احتلتها دولاً عديدة مثل البرتغال والاسبان و الهولنديون و الانكليز ، واليابانيون ، ولكن استمر الاستعمار الهولندي لقرون عديدة ابتداء من القرن السادس عشر الى عام ١٩٤٩ ، واتسمت السياسة الهولندية كنظيرتها السابقات من استعمال سياسة التدمير والانتقامات وادى اشتداد قوة الاسلام الى ازدياد عظيم في شدة المقاومة من الاهالي للعدوان الهولندي على الجزر الاندونيسية مما ادى الى نشوب حرب بجزر ملقة وخاصة في النصف الثاني من القرن السابع عشر (هريدي ٢٠١٠ ، ٢٠٠).

ولم يبادر الهولنديون الى ايلاء اهتمام بتعليم الاندونيسيين وكان ذلك فرصة انتهزها المسلمين للتقوية مركزهم اذا اصبح تعليم احتكاراً فعلياً لرجال الدين المسلمين وكانت

المساجد قد اضحت المراكز الطبيعية التي تدرس العلوم الإسلامية والتي تؤثر في الجماهير بشكل عميق (هريدي ٢٠١٠، ٢٠٠١-٢٠١).

وكانت اليابان قد احتلت إندونيسيا في العام ١٩٤٢ في اثناء الحرب العالمية الثانية ومنتاحت إندونيسيا استقلالاً ذاتياً اسمياً فقط، وبعد هزيمة اليابان في الحرب اعلن «سوكارنو» الزعيم الوطني الاندونيسي استقلال اندونيسيا عن هولندا في ١٧ / آب ١٩٤٥، لكن قوات الحلفاء وعلى رأسها بريطانيا حاربت الحركات الوطنية الإندونيسية حتى وصلت القوات الهولندية من جديد، وفي ١٧ كانون الاول ١٩٤٩ وتنازلت هولندا عن سيادتها على البلاد، وفي العام ١٩٥٠ تم اعلان الجمهورية الإندونيسية برئاسة احمد سوكارنو، اذ اتفق الاندونيسيين على انهم لا يقبلون غير الاستقلال الحقيقي ويرفضون انصاف الحلول وكان الهولنديون لا يصدرون ان حركة الاستقلال حقيقة (الجابري، ٢٠٠٤، ٨٢). سارت إندونيسيا منذ الاستقلال الى يومنا هذا على عهد وميثاق البانثاسيلا وهي تقوم على المبادئ الخمسة (العبودي، ١٩٩٩، ٦٢-٦٣).

أولاً: مبدأ الربانية المفردة: بمعنى توحيد الالوهية وتوحيد الربوبية، وتوحيد الاسماء والصفات، والاسلام لا يعترف بالله غير الله، ومن يعتقد او يعرف ان هناك لها غير الله فقد أشرك.

ثانياً: مبدأ الإنسانية العادلة المذهبة: الاسلام لا يميز بين الغني والفقير او بين الشريف والوضيع، فالكل سواء والميزة الوحيدة هي الايمان والتقوى، والاسلام ينظم العلاقة بين الانسان وأخيه الانسان، وبين الانسان وخالقه، اذن مبدأ الإنسانية العادلة المذهبة.

ثالثاً: وحدة إندونيسيا: وهذا يتافق أيضاً مع الاسلام، فالقرآن بنص في قوله تعالى: (وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا) اي انه تعالى جعلبني البشر شعوباً واجناساً للتعارف فيما بينهم، وهكذا يجب على اندونيسيا حكومة وشعباً ان يتجانس وانت تتعارف اعرقه وقومياته ورفض الانغلاق.

رابعاً: الشعبية الموجهة بالحكمة في الشورى النيابية: هذا المبدأ يعني الوفاق والتواءم انطلاقاً من قوله تعالى في القرآن الكريم: (وامرهم شورى بينهم) اي انهم يتشارون في كل شيء يحتاج الى اتفاق الآراء، اذن مبدأ الشورى).

خامساً: العدالة الاجتماعية لكل المواطنين في اندونيسيا:

تعد فريضة الزكاة من اركان الاسلام الخمسة وهذه الفريضة تؤدي الى تقوية العلاقة بين الغني والفقير ولها أثر بالغ في تقليص الفارق الطبقي بين الطبقتين.

ومن الملاحظ ان حالة التلاؤم والتتوافق في المجتمع الاندونيسي ما هي الا انعكاس في لتطبيق المبادئ الخمسة التي رسخت هوية الدولة الاندونيسية بعد الاستقلال، وهذه المبادئ بمجملها عكست وجهة الدولة ومسار عمل نظامها السياسي، الا ان الحركات الإسلامية والتيارات التابعة لها ارتأت ان هذه المبادئ ما هي الا تكريس للعلمانية وهذه المبادئ من وجهة نظر المسلمين المتشددين شكلت وتشكل تحدياً واضحاً امام الوجود الاسلامي خاصه في ظل دولة يغلب على عدد سكانها الانتفاء الى الاسلام، كما فسرت الجماعات الإسلامية حذف تطبيق الدين الاسلامي في البلاد بمثابة اعلان صريح من الدولة بعدم الموافقة على مبدأ الثيوقراطية في الحكم (صلاح ٢٠١٨، ٣).

وكان الرئيس (احمد سوكارنو) قد انشأ وزارة الشؤون الدينية لتكون بمثابة المرجع المعترف به من الدولة تجاه المسائل الدينية ورفع راية هذه المبادئ فوق كل المؤسسات حتى الدينية، فقد كانت المواجهة صعبة بين الجماعات الاسلامية والجيش لأن ذلك يدخل دولة كبيرة متaramية الاطراف كايندونيسيا في صراعات عنيفة لا تحمد عقباها (صلاح ٢٠١٨، ٥). ولم يظهر الدور الذي يؤديه الجيش الاندونيسي في الشؤون السياسية في جاكارتا بمثل الحجم الذي نعرفه الا منذ احداث ٣٠ ايلول ١٩٦٥، عندما وضع الجنرالات الموالون رسمياً حدأ لعصيان بعض الضباط، اثر المحاولة الانقلابية التي قام بها الكولونيال (أونتونغ) وبدأوا حملة واسعة ضد الشيوعيين والتي انتهت بأكبر المجازر، وفي السابع من اذار ١٩٦٦ وضع الرئيس "سوكارنو" كل السلطات بيد

الجنرال "سوهارتو" والذي اصبح رئيساً بالوكالة ثم رئيساً لإندونيسيا، في الوقت الذي كان يتولى فيه الجيش مهام الشؤون الأساسية في الدولة سواء على الصعيد المركزي أم في المناطق و حتى ادنى مستويات الإدارة ، وبالرغم من ذلك وصف سوكارنو بأنه عمل على توحيد الامة الاندونيسية وهزم المستعمرين الهولنديين والشيوعيين وحافظ على إندونيسيا وأصبحت بفضله دولة موحدة (دكورنوا ١٩٧١، ٢١٢). وابتداء من العام ١٩٦٨، بدأ النظام السياسي الاندونيسي تحت حكم الرئيس "سوهارتو" يأخذ خطوات متسارعة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، ومع قيام حكومة "سوهارتو" عمل على الانفتاح على العالم الخارجي وخاصة بعد دعمه من الولايات المتحدة الأمريكية والذي كان بدوره قد ساندها في القضاء على الحركة الشيوعية في إندونيسيا وتمكن بسرعة من تأسيس علاقات ودية مع العديد من المنظمات الدولية مثل الامم المتحدة والمصرف الدولي وصندوق النقد الدولي (طابع ١٩٩٧، ٢٦٣ و ٢٦٥). وفي ظل هذا الاجواء عملت الحكومة الاندونيسية بزعامة "سوهارتو" على وضع مجموعة من السياسات والإجراءات لتهيئة المناخ الذي يتاسب وتحقيق اقتصاد متقدم وتتضمن اتباع اسلوب جديد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية يختلف عن نمط التنمية الاشتراكي الذي كان متبناً من قبل، وكان التحول بزاوية ١٨٠ درجة في توجهات النظام الاقتصادي والسياسي عُد حجر الاساس لسياسات التنمية في عهد "سوهارتو" فمن النمط الاشتراكي للتنمية جاء تحول الى النمط الرأسمالي وقوامه الاخذ باليات السوق والاقتصاد الحر (طابع ١٩٩٧، ٢٦٥).

ولكن بالرغم ان ما حققه الاقتصاد الاندونيسي الا انه رافق ذلك استعمال سوهارتو سياسة تضييق الحريات عبر نظامه الدكتاتوري النافذ، اذ تفاعلات العديد من الوضاع والضغوط الخارجية والداخلية التي كان من الممكن ان تدفع بحركة المجتمع المدني او تحد من نشاطها ودورها في التنمية المجتمعية، فعلى الصعيد الخارجي شهدت إندونيسيا منذ العام ١٩٩٧ الكثير من التدخلات الخارجية المدفوعة بأطماع غربية في هذا البلد

الغنى، وكذلك من الرغبة في ادخال إصلاحات سياسية واقتصادية من تحقيق التنمية الشاملة ولتصبح إنموذجاً للدول الإسلامية والعربية المت厚فة من السياسات الغربية للإصلاح السياسي والاقتصادي التي نشأت من عدة اسباب (هلال ،٢٠١٠ ،٢٤١).

١- وجود نوع من التشتت الجغرافي والعرقي والثقافي والديني.

٢- تزايد موجات النزاعات الانفصالية آنذاك

٣- تسامي الجدل على الحد من سلطات الأجهزة المركزية وتطبيق الفيدرالية

٤- استمرار الازمات الاقتصادية

٥- تزايد معدلات تفشي الفساد

٦- اتساع الفجوة الاقتصادية بين المركز والاقاليم والاغنياء والفقيراء والفئات الاجتماعية.

٧- تدني معدلات انجاز وتنفيذ خطط التنمية

٨- تزايد مؤشرات عدم العدالة الاجتماعية

وتفاهمت المشكلة في إندونيسيا منذ حدوث الأزمة المالية والاقتصادية عام ١٩٩٧، والتي ادت الى انهيار المكتسبات الاقتصادية التي حققتها إندونيسيا لتزايد ازمتها السياسية حين انهار سعر الروبية الإندونيسية منذ منتصف العام ١٩٩٨ في الاسواق العالمية و تراجع النمو الاقتصادي الى الصفر ، واضطررت الحكومة الإندونيسية بسبب الازمة المالية الى توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض قيمته ٤٣ بليون دولار ، وهي ازمة وصفها رئيس الوزراء الماليزي "مهاطير محمد" بأنها جاءت نتيجة التدخلات الأجنبية وبخاصة الأمريكية (هلال ،٢٠١٥ ،٢٤٤).

ونتيجة الى تفاقم الوضع الاقتصادي وتزايد الضغوط الشعبية على الرئيس سوهارتو وفشلها في التعامل مع الازمة الاقتصادية وبعد اعلن ١٤ وزيراً من مجلس الوزراء كلهم وزراء المجموعة الاقتصادية عن استقالتهم ورفضهم الاستمرار في عملهم، مما اضطره في ١٨ أيار ١٩٩٨ الى اعلن استقالته من منصبه وخلفه في تولى المنصب نائبه

"بحر الدين يوسف حبيبي" والذي شغل منصب نائب سوهارتو لمدة اربعة أشهر، واتخذ قرارات اقتصادية اهمها (هلال ٢٠١٠ ، ٢٤٥).

١-قطع جميع الروابط بين مسؤولي الأجهزة والادارات الحكومية والشركات الخاصة واصحابها.

٢-تصفية الوجود الاقتصادي لجميع ابناء واقارب الرئيس "سوهارتو" في اجهزة وهيئات الدولة والشركات المملوكة لها.

٣-تأييد قرار وزير دفاعه في عزل ابن الرئيس السابق من رئاسة قوات الاحتياط بالجيش خاصة بعد توصل تحقيق عسكري الى مسؤوليته عن بعض عمليات الفساد المالي داخل المؤسسة العسكرية.

٤-اعلانه الافراج عن جميع المعارضين السياسيين الذين اعتقلهم النظام السابق.

٥-اعلانه اجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في اوائل عام ١٩٩٩ بعد اجرائه تعديلات جوهرية على قانون الانتخابات، مما ساهم في بزوغ احزاب سياسية جديدة على الساحة السياسية.

في ضوء الطرح السابق اطلعنا على نظرة سريعة على إندونيسيا منذ استقلالها عن الاستعمار الهولندي في العام ١٩٤٩ إلى ١٨ أيار ١٩٩٨ تاريخ استقالة سوهارتو والتي شهدت أطول حقبة ديكتاتورية عاشتها اندونيسيا تحت حكم الجنرالات العسكرية، وكانت هذه الحقبة الطويلة من حكم سوهارتو مؤشر واضح على تعطيل الديمقراطية، وغياب العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات مع بروز حركات انفصالية بعد انهيار حقبة حكمه نتيجة الضغوط التي عاشتها تلك المناطق والولايات المطالبة بالانفصال.

## المبحث الثاني: النظام السياسي الاندونيسي والعوامل المؤثرة فيه

ان اي نظام سياسي في اي دولة من دول العالم لابد ان يكون له دستور ينظم القوانين السياسية والدستورية والتي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وفق عقد يرضى عليه الشعب، ومن أبرز العوامل المؤثرة في النظام السياسي الاندونيسي:

### اولاً: الدستور وتعديلاته

يعد الدستور من ابرز العوامل المؤثرة في سير عمل النظام السياسي اذ بدونه لا تستطيع الدولة لقد اعتمدت اندونيسيا عقب استقلالها على دستور العام ١٩٤٥، فقد عرض هذا الدستور رؤية الدول المستقلة حديثاً، والاهداف المنبثقة عن اعلان الاستقلال ولقد شكل دستور العام ١٩٤٥ القانون الاساس الذي نظم شؤون الدولة ووفر المرتكز الذي استندت اليه التشريعات واللوائح في اندونيسيا، لقد نص الدستور على ان اندونيسيا جمهورية موحدة ذات نظام رئاسي، ونص على تقسيم السلطة بين الفروع الثلاثة للحكومة والتزامات الدولة ومسؤولياتها، وبعد استقالته الرئيس "سوهارتو" في العام ١٩٩٨ ادخلت اربعة تعديلات على دستور اندونيسيا لعام ١٩٤٥ مما ادرجت ضمن عوامل التطور على دستور اندونيسيا من اجل تعزيز الدولة والهيآكل الحكومية بشكل اكبر، وسعت هذه التعديلات الى دفع عجلة التقدم في مسائل السيادة وحماية حقوق الانسان والفصل بين السلطات والرعاية الاجتماعية وسيادة القانون والديمقراطية (اسماعيل ٢٠١٥، ٢٥-٢٦).

- أبرز هذه التعديلات التي طالت الدستور الاندونيسي هي (اسماعيل ٢٠١٥، ٢٦).
- ١- استهدف التعديل الاول الذي صدر في ١٩ تشرين الاول في ١٩٩٩ الى تكريس فصل واضح بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.
  - ٢- اما التعديل الثاني فقد نظم سلطة الحكومات الإقليمية ومجلس النواب، وتضمن إشارة محددة الى حقوق الانسان والدفاع والامن الوطنيين.

٣- التعديل الثالث سعى إلى معالجة مسألة سيادة الدولة وسلطة المجلس الاستشاري الشعبي ومجلس مراجعة الحسابات والسلطة القضائية، ونص أيضاً على القواعد والإجراءات المتعلقة بالانتخابات وعزل الرئيس وتشكيل مجلس الممثلين الإقليميين، كما نص التعديل الثالث على إجراء انتخابات مباشرة لمنصب كل من الرئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس النواب ومجلس الممثلين الإقليميين.

٤- التعديل الرابع والذي صدر في ١٠ آب ٢٠٠٢ وكان قد عالج نظام الحكم وأالية الانتخابات واعلان الحرب واتفاقات السلام، والمسائل المتعلقة بالعملة والمصرف المركزي والاقتصاد والتعليم والثقافة والرعاية الاجتماعية والتعديلات الدستورية .

### ثانياً: المؤسسات الحكومية

من أبرز المؤسسات الحكومية في النظام السياسي الاندونيسي:

١. مجلس شوري الشعب: وهو الممثل لسيادة الشعب، ويقوم مجلس شوري الشعب بوضع الدستور والخطوط العامة لسياسة الدولة والحكومة، كما ي منتخب رئيس الجمهورية ونائبه، ولذا فإن رئيس الجمهورية مسؤول أمام المجلس ويكون المجلس من ١٠٠٠ عضو من بينهم أعضاء مجلس النواب الخمسين، ويجتمع المجلس مرة على الأقل كل خمس سنوات (طابع ١٩٩٧ ، ٢٧٦).

٢. البرلمان مجلس النواب: يضطلع مجلس النواب مسؤولية اصدار التشريعات واتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية الوطنية والاشراف العام، و يتولى مجلس النواب بموافقة رئيس الجمهورية سلطة صياغة القوانين وسنها في آن واحد، ومناقشة إقرار اللوائح الحكومية التي تحل محل القانون، وتلقي مناقشة القوانين التي يقترحها مجلس النواب، فيما يتعلق بالاستقلال الذاتي للأقاليم والاشراف على العلاقات بين الحكومات المركزية والإقليمية والمحليه، ويحظى بسلطة مراقبة ادارة الموارد الطبيعية والموارد الاقتصادية الأخرى والبت في الميزانية الى جانب الرئيس ومراقبة تنفيذ القوانين وميزانية الدولة وسياسات الحكومة، و يطلب الى مجلس النواب خلال ادائه لمهامه و التشاور والتسييق

مع اجهزة الدولة الاخرى وتلبية تطلعات افراد المجتمع وتقديم المشورة لموظفي الدولة والهيئات القانونية (اسماعيل ٢٠١٥، ٢٧-٢٨).

٣. **رئيس الجمهورية:** هو اعلى سلطة تنفيذية في الدولة، ويرأس الحكومة الى جانب رئاسته للدولة، ويشغل منصبه لمدة خمس سنوات ويجوز إعادة انتخابه مره اخرى، كما يحمل تقوياً كاملاً من مجلس شورى الشعب، ومن ثم يجب عليه تنفيذ السياسة التي تتفق مع الخطوط الرئيسية لسياسة الدولة (شلي ٢٠٠٤، ٣٣).

كما ان رئيس الجمهورية هو المسؤول عن الوحدة الوطنية وسلامة الوطن فضلاً عن ممارسة مؤسسات الدولة لدورها الدستوري، وله حق اصدار القوانين والاعتراض عليها، كما انه الرئيس الاعلى للسلطة التنفيذية، ورئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة او يمارس الرئيس سلطاته تحت اشراف مجلس شورى الشعب، وهذا يعني ان الرئيس وحكومته لا يخضعان لأشراف مجلس نواب الشعب الامر الذي يشير الى اتساع دور الرئيس بما يقترب من درجة الهيمنة على النظام (طایع ١٩٩٧، ٢٧٦).

٤. **السلطة القضائية:** تعد المحكمة العليا اعلى سلطة قضائية في اندونيسيا وهي المسؤولة عن البت في قضايا النقض ومراجعة اللوائح الصادرة بموجب قانون يتعارض مع قانون اخر، وتضطلع كذلك بمهام اخرى ينص القانون عليها، وهناك في الوقت الحالي ٤٩ قاضياً يختارهم الرئيس بمموافقة من مجلس النواب وتشكل النساء اربعة منهم، كما تحظى المحكمة الدستورية بخمس سلطات هي:(اسماعيل ٢٠١٥، ٣١-٣٢).

- ١- استعراض ما إذا كانت قوانين تتماشى ام لا مع دستور العام ١٩٤٥.
- ٢- فض المنازعات بشأن اختصاص مؤسسات الدولة التي يحدد الدستور سلطاتها.
- ٣- حل الاحزاب السياسية.
- ٤- الفصل في المنازعات المتعلقة بنتائج الانتخابات.

٥- البُت في الآراء التشريعية المتعلقة باتهام الرئيس او نائب الرئيس بخرق القوانين، مثل الخيانة والفساد والرشوة والجرائم الخطيرة الاخرى او الافعال غير اللائقة، وتنتألف المحكمة الدستورية من ٩ قضاة دستوريين ينصبهم الرئيس، وتعيين المحكمة العليا ثلاثة قضاة منهم، ويعين مجلس النواب ثلاثة قضاة ويعين رئيس الجمهورية ثلاثة اخرين وهناك في الوقت الحاضر قاضية دستورية من النساء، ويعد من التغييرات الجديدة في ممارسة الوظيفة القضائية.

وبرغم ذلك فإن السلطة القضائية في إندونيسيا تواجه بنفوذ مؤسسي أعلى من السلطة التنفيذية وذلك بحكم السلطات الدستورية الممنوحة لرئيس الجمهورية في المادتين ١٣ و ١٤ المتعلقةين بأحقية رئيس الجمهورية في استصدار العفو والغاء احكام الإدانة وتخفيض العقوبة وابطالها ورد المكانة واعلان حالة الطوارئ (طایع ١٩٩٧ ، ٢٧٧).

ومن اهداف السلطة القضائية في إندونيسيا هو ضمان وجود نظام قضائي حر ونزيه في إندونيسيا، ومواصلة تعزيز العدالة وسيادة القانون وفقاً للدستور وهناك لجنة قضائية في إندونيسيا تضطلع بمهمتين اساسيتين: (إسماعيل ٢٠١٥ ، ٣٢).

١- اختيار وتسجيل الترشيحات لمنصب قضاة المحكمة العليا واقتراح المرشحين على مجلس النواب.

٢- تقييم الاجراءات التي يتخذها القضاة ويمكن عد اللجنة القضائية هيئة تتولى الاشراف على رجال القضاء والقضاة في النظام القضائي الاندونيسي.  
واستناداً الى احكام القانون رقم ١٠ لعام ٢٠٠٤ (المادة ٧) والمتعلق بصياغة القوانين واللوائح يكون التسلسل الهرمي القانوني في إندونيسيا على النحو الاتي (إسماعيل ٢٠١٥ ، ٣٣ - ٣٥):

١- دستور عام ١٩٤٥

٢- القانون، اللوائح الحكومية التي تحل محل القانون.

٣- اللوائح الحكومية.

٤-اللوائح الرئاسية.

٥-اللوائح المحلية.

وتمثل اللائحة الرئاسية تشريعًا يضعه الرئيس وفقاً للتوكيل الذي يحدده قانون معين أو لتنفيذ أحدى اللوائح الحكومية، وتغطي اللوائح المحلية القواعد السارية في المجتمعات المحلية للمقاطعات والمناطق الفرعية والقرى، ويسن مجلس النواب الإقليمي اللوائح المحلية بالموافقة المتبادلة بين المجلس ورئيس الحكومة الإقليمية.

٥. هيئة الرقابة المالية: لقد نص الدستور الاندونيسي لعام ١٩٤٥ في المادة ٢٣ على قيام هيئة رقابة مالية لفحص الحسابات المالية العامة وتقديم نتائج هذا الفحص إلى المجلس النيابي بوصفه المؤسسة التي تتفق بها الحكومة الاندونيسية وفقاً لقانون الميزانية ويتم تقديم هذا التقرير من طريق رئيس الجمهورية في خطابه السنوي الذي يلقيه امام المجلس النيابي في السادس عشر من آب من كل عام (شلبي ٤، ٢٠٠٤ -٣٥، ٣٦).

٦. مجلس الممثلين الإقليميين: يحظى هذا المجلس بسلطة تقديم مشاريع قوانين تتعلق بالاستقلال الذاتي للأقاليم، وعلاقات الحكومة المركزية و الحكومات الإقليمية بمجلس النواب، و يمكن ان تعالج هذه القوانين اموراً من بينها انشاء الاقاليم وتوسيع نطاقها ودمجها وادارة الموارد الطبيعية وغيرها من الموارد الاقتصادية، ومسائل اخرى تتعلق بالتوازن المالي بين المركز والإقليم، ويجوز لمجلس الممثلين الإقليميين المشاركة في اية مناقشات بشأن المداولات المتعلقة في الاستقلال الذاتي للأقاليم، والاشراف على تنفيذ القوانين المتعلقة بالاستقلال الذاتي للأقاليم ويضم مجلس الممثلين الإقليميين ١٣٢ عضواً ينتخبون مباشرة من طريق انتخابات عامة، ويمثل ٤ اعضاء كل مقاطعة من المقاطعات الثلاث والثلاثين بغض النظر عن حجم سكانها، وهناك في الوقت الحاضر ٦٠ إمرأة اي نسبة ٢٢,٧٪ من اجمالي اعضاء مجلس الممثلين الإقليميين وهي من مزايا النظام السياسي الاندونيسي بعد سوهارتو (اسماعيل ٢٩، ٢٠١٥).

### ثالثاً: المؤسسات غير الرسمية في إندونيسيا وتقسم على:

اولاً: الاحزاب السياسية

ثانياً: المجتمع المدني

ثالثاً: وسائل الاعلام والاتصال

اولاً: الاحزاب السياسية: تتمتع إندونيسيا بعدد كبير من الاحزاب السياسية، ونشأت هذه الاحزاب وخاصة الاسلامية في وقت مبكر وارتبطة بالحركات الاستقلالية الساعية الى التخلص من الاستعمار الهولندي وانهاء وجوده، ويدور عمل الاحزاب عموماً في اطار مرتكزين عقائديين.

أ-عقائدي ديني: ويضم عدد كبير من الاحزاب التي تأخذ من الدين اساساً لها، فهناك ١٢ حزباً إسلامياً وحزبان مسيحيان غير ان كل هذه الاحزاب تجمع على إندونيسيا لن تحول الى دولة دينية في ظل نجاح اي منها في تولي الحكم، ويأتي في مقدمة هذه الاحزاب "حزب التنمية الاسلامي المتحد" و"حزب العدالة" و\*الحزب الكاثوليكي" و"الحزب البروتستانتي".

ب-علمي: يأخذ من فلسفة البانثاسيلا عقيدة اساسية له، وهي أيديولوجية علمانية تنادي كما رأينا سابقاً بوحانية الله والمساواة والعدل والاخاء، ويأتي على رأس هذه المجموعة "حزب النضال الديمقراطي" بزعامة "ميغاواتي" ومن بين الاحزاب التي يتولى قيادتها مسلمون، لكنها لا تلتزم الاسلام منهجاً في برنامجها الانتخابي، ويأتي حزب نهضة الشعب المنبثق عن جماعة نهضة العلماء البالغ عدد اعضائها ٣٠ مليون عضو وهي اكبر الجماعات الإسلامية في البلاد، الا ان زعيمها "عبد الرحمن واحد" يرفض ان يصف الحزب بالاسلامي، وكذلك عمل «امين رئيس» زعيم حزب التقويض القومي والزعيم الروحي لثاني اكبر الجماعات الإسلامية في البلاد وهي (الجماعة المحمدية) التي تضم نحو ٢٨ مليون عضو ويرفض كل من "واحد" و"رئيس"، ان يقوم نظام الحكم في بلده على اساس ديني اسلامي(الصباح ٢٠١٩، ٧-٨).

وهناك عدة احزاب في إندونيسيا تتميز بثقل شعبي وسياسي كبير منها:  
اولاً: حزب غولكار: تأسس في ٢٠ اكتوبر ١٩٦٤ وظل يحكم إندونيسيا طيلة ثلاثة عقود من عهد الرئيس "سوهارتو" اذ هيمن على الحكومة المركزية والبرلمان ومثل صالح الطبقة الحاكمة وموظفي الحكومة، وبعد سقوط نظام سوهارتو، قدم اعضاء هذا الحزب اعتذاراً للشعب عن الاخطاء التي ارتكبت في حقبة سوهارتو، واهم ما يؤمن به الحزب ان تطبيق الشريعة الإسلامية متعارض مع مفهوم وحدة الدولة لجمهورية إندونيسيا وانه ليس من المسموح ان يتمتع دين بامتياز أكثر من الاديان الأخرى (الصياغ ٢٠١٩، ١١).

ثانياً: الحزب الديمقراطي النضالي: تأسس الحزب في ١٠ يناير ١٩٧٦ بصفته ممثلاً لاتجاهات اليسارية العلمانية في البلاد، ولكن في العام ١٩٩٦ ونتيجة لضغوط الرئيس سوهارتو أعلن الاعضاء عن الانشقاق عن زعامة "ميغاواتي سوكارتو بوتري" وأعلنوا أنفسهم الممثلين الشرعيين للحزب في الساحة السياسية والبرلمان، وبسبب التأييد الشعبي اعادت "ميغاواتي" تشكيل حزبها الديمقراطي النضالي وضم الحزب نسبة من البروتستانت والكاثوليك والاقليات من أصل صيني.

ثالثاً: حزب اندونيسيا العظمى: يمثل أحد اهم الاحزاب العلمانية واسس عام ٢٠٠٨ وتقوم أيديولوجية على القومية الراديكالية والدفاع بشدة عن الدولة الموحدة ضد اي نزاعات انفصالية، وبالنسبة الى الرؤية الاقتصادية والقائمة على الموازنة بين مبادئ الحزب الداعمة للمصالح القومية الشعبية وبين دعم الاستثمار (الصياغ ٢٠١٩، ١٤-١٥).

رابعاً: حزب التقويض القومي: تأسس في آب ١٩٩٨ ترأسه الدكتور «امين رئيس» وهو من اهم قيادات حركة الاصلاح والذي ترجم مظاهرات الطلبة ١٩٩٨، حتى تم اسقاط «سوهارتو»، وفتح ابواب حزبه لكل الاتجاهات والعقائد ولم يجعله حزباً اسلامياً بالرغم من وجود اغلبية كبيرة مسلمة داخله، ولم يجعله حزباً اسلامياً وكان يدعو الى منح الاقاليم مزيداً من الحرية واللامركزية في إطار دولة فيدرالية.

خامساً: حزب نهضة الشعب: تأسس في العام ١٩٩٨ وقد انشق هذا الحزب قبل سقوط رئيسه (عبد الرحمن وحيد) إلى حزبين ترأسه الدكتور «علوي شهاب» وزير الخارجية السابق، وترأس الثاني (ماتوري عبد الجليل) وبالرغم أن هذا الحزب هو حزب إسلامي غير أنه لم يأخذ بالإسلام برنامجاً أو منهجاً وهو قائم على مذهب البانتشاسيلا (شلبي ٢٠٠٤، ٥٩).

وهناك احزاب أخرى مثل الحزب الاندونيسي وحزب صحوة مسلمي اندونيسيا وحزب نهضة المؤمنين المتحدين وحزب النجمة والهلال وحزب العدالة وحزب نهضة الامة والحزب المسيحي الاندونيسي والحزب الكاثوليكي الديمقراطي وغيرها (شلبي ٢٠٠٤، ٦١).

ثانياً: المجتمع المدني: تقوم البيئة السياسية والاقتصادية والتشريعية المحلية التي تعمل فيها هيئات ومؤسسات المجتمع المدني بدور حيوي، أما في تشجيع و زيادة فعالية دور هذه المنظمات والهيئات في عملية التنمية إلى جانب أدوار الدولة والقطاع الخاص، او في اجهاض وعرقلة هذه الدور من خلال وضع العارقيل والقيود القانونية والسياسية الكفيلة بكبت وتحجيم هذه المنظمات وقياداتها عن القيام بأدوارهم في خدمة المجتمع والمواطنين، وكانت علاقة الدولة الاندونيسية بمنظمات المجتمع المدني خلال منتصف السبعينيات في القرن العشرين وحتى الألفية الثالثة مررت بثلاثة مراحل هامة وفقاً لنظرية النظام السياسي في الدولة لدور منظمات المجتمع المدني في الحياة السياسية (هلال ٢٠١٠، ٢٦١). اهم هذه المراحل: (هلال ٢٠١٠، ٢٦٥-٢٦١).

أولاً: مرحلة المواجهة: وهذه المرحلة من منتصف عقد السبعينيات إلى العام ١٩٩٨ وهي تلك الحقبة التي شهدت حكم الرئيس "سوهارتو" واتسمت تلك المرحلة بالاصطدام المباشر للنظام السياسي مع كل ما كان يشكل بداية مجتمع مدني فتى وناشئ، وسمح النظام فقط بإنشاء المنظمات والنقابات الموالية للنظام و تقوم بمهمة الحشد والتعبئة الجماهيرية لسياساته في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكان هذا النظام مصمماً لفرض رقابة صارمة على المجتمع المدني كما هو الحال في اي نظام

ديكتاتوري وكانت الدولة قد استخدمت آليات للسيطرة على المجتمع المدني منها منع وتطوير أيديولوجية دولة الاندماج الطائفي .

ثانياً: مرحلة المنافسة: بدأ النظام السياسي في اندونيسيا في أواسط التسعينيات بالاهتمام المتزايد بمؤسسات المجتمع المدني بفضل الضغوط الدولية والإقليمية من جانب والضغط المحلي من جانب آخر ممثلة في مظاهرات الطلبة والعمال الرامية لأجراء اصلاح سياسي شامل يتبعه تعميق الممارسات الديمقراطية واحترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين بما فيها حقهم في التنظيم والتجمع، ومن ثم عمدت الحكومة الإندونيسية إلى خلق عدة جمعيات ترفع الاهداف نفسها وشعارات باقي مؤسسات المجتمع المدني الحرة، وهذه الجمعيات أصبحت انشطتها تغطي جهات ومناطق اندونيسيا كافه بل واصبحت غطاء للكثير من الأنشطة السياسية الرسمية، كما بدأت انشطتها تشمل المناطق المحرومة من المياه النظيفة والصرف الصحي والتعليم الأساسي والتعليم غير الرسمي وتنمية الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية، ومع نهاية التسعينيات تم إنشاء العديد من المنظمات غير الحكومية التي تغطي انشطتها الدعاية لحقوق الإنسان والديمقراطية في اندونيسيا.

ثالثاً: الاحتواء: بعد العام ٢٠٠٤ تطورت استراتيجية الدولة الإندونيسية تجاه المجتمع المدني بعد أن عجزت عن القضاء عليه او منافسته بشكل كبير، وبذلك اتجهت إلى احتوائه وتوظيف مؤسساته وموقعها في المجتمع وهكذا بدأ الحديث عن اشراكه في اعداد البرامج الحكومية وتدبير ادارة المرافق وتوسيع حضوره ورموزه في الأنشطة الرسمية ووسائل الاعلام (هلال ،٢٠١٠ ،٢٦٥).

رابعاً: وسائل الاعلام: كفل الحصول على المعلومات بموجب المادة ٢٨ ومن الدستور ونص بموجب القانون رقم ٤٠ / ١٩٩٠ المتعلق بالصحافة، واعترفت اندونيسيا بأن حرية الصحافة تشكل حقاً أساسياً من حقوق الانسان المكرسة لمواطنيها ولا توجد في اندونيسيا، رقابة من اي نوع على وسائل الاعلام وشمل ذلك اعتراف الحكومة بحق

الأشخاص في الحصول على المعلومات، وقد تعزز هذا الوضع من خلال القانون رقم ١٤ / ٢٠٠٨ المتعلق بالطبع العام للأعلام والذي نص على انه لا يمكن للحكومة بأية حال من الاحوال ان تحول دون الوصول الى المعلومات، وتمثل المعلومات المستثناء من هذا الحكم وفقاً للقانون الحالي فيما يلي (اسماعيل ٢٠١٥، ٤٦ - ٤٧).

١-المعلومات التي يمكن ان تضر بالدولة

٢-المعلومات المتعلقة بحماية المصالح التجارية من المنافسة التجارية غير المنصفة

٣-المعلومات المتعلقة بالحقوق الشخصية

٤-المعلومات المتعلقة بالطبع السري للمنصب

٥-طلب احدى المعلومات العامة غير المرصودة او المسجلة.

في ضوء الطرح السابق نرى ان ركائز النظام السياسي الاندونيسي قد وضعت بشكل مبكر من طريق وجود المؤسسات الرسمية التي تقود البلاد والمؤسسات غير الرسمية وتم عبر تاريخ طويل تطور لافت في النظام السياسي والتحول من نظام الحكم الديكتاتوري الى النظام الديمقراطي، وجاهدت الأنظمة السياسية على ان تبقى اندونيسيا دولة علمانية وابعاد الاسلام عن مفاصل الحكم لكي تبقى الدولة متماسكة في ظل وجود الاقليات المتعددة والتنوع العرقي والواقع الجغرافي الذي يفرض نفسه على السياسة الاندونيسية.

### المبحث الثالث: التحول نحو الديمقراطية ومستقبل النظام السياسي الاندونيسي

لقد شهدت إندونيسيا مرحلة التحول الديمقراطي منذ العام ١٩٩٨ اذ وصلت ذروتها في العام ٢٠٠٤، وكان قد طرح باستفتاء للشعب الاندونيسي في العام ١٩٩٩ حول ما إذا كانت الديمقراطية هي أفضل نظام حكومي مقارنة بالنظم السياسية الأخرى، وقد وافق ٦٨ % على الديمقراطية وظلت هذه السنة حتى عام ٢٠٠٤ لترتفع النسبة المؤيدة إلى ٧٥ % ومن ثم إلى ٨٣ % في العام ٢٠٠٧ ولينخفض قليلاً إلى ٧٩ % في العام ٢٠٠٨ (ليدل والمجمي ٢٠١٦، ٧٨).

## وشملت اليات التحول الديمقراطي في إندونيسيا اولاً: مظاهر التحول الديمقراطي

لقد شهدت اندونيسيا مراحل تدريجية في تطبيق اليات العمل الديمقراطي طبقاً لطبيعة التحول المجتمعي الذي شهدته البلاد بعد عقود طويلة من الاستبداد والدكتatorية والتي ضيقـت بشكل واضح على الحريات وحقوق الانسان ومظاهر العمل الديمقراطي. ويمكن ادراج أبرز المظاهر المناهضة للديمقراطية في اندونيسيا بالنقاط الآتية (عبدالحميد علي ٢٠٢٠، ٧-٨).

١-النظام السياسي الاندونيسي تؤدي فيه العرقية دوراً ضئيلاً بالسياسة وذلك بسبب غياب الاحزاب العرقية والإقليمية، وفي وقت مبكر من عملية الانتقال السياسي اتخاذ زعماء اندونيسيا قراراً تبعياً بطالبة الاحزاب جميعها التي ترغب في خوض الانتخابات التشريعية بإثبات ان لها وجوداً واسعاً على الصعيد الوطني، وقد منعت هذه الخطوة فعلياً دون قيام الاحزاب السياسية المحلية او الإقليمية بإعادة الدور الذي تؤديه الهوية الاثنية في السياسة الرسمية الى حد كبير، وحتى على المستوى المحلي يطلب من المتنافسين على المقاعد في المجالس التشريعية المحلية ان يتنافسوا.

٢- ضعف التصويت على اساس عرقي وذلك بان الخلفية الاثنية ليس لها تأثير يذكر في اختيار الاحزاب، ولا تأثير لها على الاطلاق في الانتخابات الرئاسية، الا ان العرقية تحسب في التصويت على المستوى المحلي وخاصة رؤساء الحكومات الإقليمية ولكن حتى هنا نادراً ما تكون العوامل العرقية ورقة رابحة، ومن ثم فان معظم التحليلات العلمية لانتخابات رؤساء الحكومات المحلية لا تركز الا قليلاً على العرق وتشير الى عوامل اخرى مثل الاداء والبرامج والحملات الإعلامية في تقسيم نجاح المرشحين، الا ان الاثنية تؤدي دوراً في التنافس على السلطة التنفيذية المحلية على النقيض في الانتخابات على المستوى الوطني، وذلك بعد ان اشارت استطلاعات الرأي ان الناخبين اقل احتمالات للتصويت لمرشحين من مجموعة اثنية اخرى خاصة عندما تكون

مجموعتهم كبيرة و اذا كان هناك تاريخ من الصراع العرقي في الأقاليم ويدرك سياسيون وطنيون من احزاب كالحزب الديمقراطي وحزب غولكار انه من الضروري اختيار مرشحين لمنصب الحكم المحلي من اعضاء مجموعة الأغلبية العرقية في المنطقة المعنية على الرغم من انهم كثيراً ما ينتمون على هذه الضرورة بوصفها تدل على تضاؤل قوة القومية الاندونيسية.

٣- السياسة الديمقراطية الاندونيسية تمثل الى تجزئة الهويات الاثنية بدلاً من توحيدها او تجميعها، ودخلت اندونيسيا تحولها الديمقراطي بتاريخ من قمع التنظيم السياسي العرقي والقليل من الاعتراف الرسمي بالعرق في النظام السياسي، ويبدو ان الصراعات العنيفة المتأثرة التي وقعت في وقت مبكر من التحول الديمقراطي اندرت بمجتمع على نحو متزايد على اسس عرقية ومع ذلك فأن التغييرات المؤسسية التي حدثت كجزء من التحول الديمقراطي تمثل الى تجزئة العرق نتيجة لثلاثة تغيرات مؤسسة الامرکية والعلاقات الإدارية والانتخابات (عبد الحميد علي ٢٠٢٠، ٨).

### ثانياً: الانتخابات الدورية

لقد تغيرت تدريجياً ملامح العمل السياسي وقد تجلت ابرز مظاهر آليات العمل الديمقراطي في الانتخابات والنظام الانتخابي، وخاصة بانتخابات عام ٢٠٠٤ اذ انتخب الشعب الاندونيسي بصورة مباشرة اعضاء البرلمان والرئيس ونائب الرئيس وينتخب رؤساء الحكومات المحلية اي حكام المقاطعات و حكام المقاطعات الفرعية وعمد البلديات بصورة مباشرة منذ عام ٢٠٠٥ ، وبالنسبة الى انتخابات عام ٢٠٠٩ فقد نظم القانون رقم ١٠ / ٢٠٠٨ انتخاب أعضاء مجلس النواب ومجلس الممثلين الاقليميين ومجلس النواب الاقليمي في حين نظم القانون رقم ٤٢ / ٢٠٠٨ انتخاب الرئيس ونائب الرئيس، وشارك ٣٨ حزباً من الاحزاب السياسية في انتخابات عام ٢٠٠٩، ولم تستطع سوى ٩ احزاب منها تجاوز العتبة الانتخابية التي تبلغ ٢,٥٪ وشغل مقاعد البرلمان (اسماعيل ٢٠١٥ ، ٤١).

وبالغت نسبة مشاركة الناخبين في الانتخابات التشريعية حوالي ٧٢,٥٦٪ وفيما يتعلق بالانتخابات التشريعية فقد عد المرشحون على أساس التمثيل النسبي من دوائر انتخابية تتضمن مرشحين متعددين طبقاً للأقاليم (اسماعيل، ٢٠١٥، ٤١).

اما عن الانتخابات الرئاسية التي عقدت في اندونيسيا في ٩ تموز ٢٠١٤ فقد فاز فيها حاكم جاكرتا (جووكو ويدودو) بعد حصوله على ٥٣٪ من الاصوات، وكان مرشح عن الحزب الديمقراطي الاندونيسي، ومثل فوزه بالنسبة للشعب وللنظام السياسي الاندونيسي بأنه انعكاس لدعم الناخب الشعبي للزعماء الجدد او الانقياء اكثر من تفضيلهم لاسلوب القديم في السياسة وازدادت شعبية «جووكو» منذ انتخابه لمنصبه كحاكم لجاكارتا في العام ٢٠١٢، وعرف بموازنته بين الفكر العلماني والاسلامي وطالما أكد من انه غير معادي للإسلام كونه مسلماً بدليل دعمه من الجماعة المحمدية وهي اكبر جماعة إسلامية في إندونيسيا (المعرفة ٢٠١٤).

وبالنسبة للانتخابات الرئاسية والتشريعية الخامسة التي اجريت في ١٧ نيسان ٢٠١٩، اهم ما يميزها انها رسخت ديمقراطية النظام السياسي الاندونيسي والتي عرفت بديمومته العملية الانتخابية واحترام مواعيدها، وخاصة بعد رحيل النظام الدكتاتوري الى الرئيس «سوهارتو»، فاستمرار الانتخابات الاندونيسية العامة في مواعيدها بشكل صارم على مدى ٢٠ عاماً ، عد احد المؤشرات الأساسية على ترسخ الديمقراطية في النظام السياسي في بلد متعدد الاعراق، فضلاً عن عدم وجود احتجاجات يمكن ان تتخذ ذريعة للطعن في نزاهة هذه الانتخابات طول هذه الحقبة التي حدثت فيها عدة انتخابات رئاسية وتشريعية محلية، وما يميز تطور النظام السياسي الاندونيسي هو مدى متابعة التفاعلات بين الاحزاب والقوى السياسية ومشاركتها في اجهزة الدولة ومراقبتها ومحاسبتها للمسؤولين السياسيين وقيامها بتحالفات متعددة قرباً من السلطة او مواجهة لها خلال هذه المدة مما يؤشر على مدى قوة وشعبية هذه الاحزاب والتنظيمات وتعمق الممارسات السياسية والديمقراطية (خلف ٢٠١٩).

وجاءت انتخابات الرئاسة لعام ٢٠١٩ لتوضح ان النظام الانتخابي في اندونيسيا مثل الانتخابات الأمريكية، يترشح كل من الرئيس ونائبه في بطاقة انتخابية واحدة، وقد سبق "جووكو ويدودو" والجنرال المتقاعد "برابو وسوبيانتو" في انهم تنافسا في انتخابات العام ٢٠١٤ وتلقي "جووكو" بفارق ضئيل في انتخابات عام ٢٠١٩ الذي اختار «المعروف امين» رئيس جماعة نهضة العلماء نائباً له، و ما يميز انتخابات عام ٢٠١٩ بأن التصنيف العلماني-الإسلامي لا ينعكس كثيراً في البرامج الانتخابية ولا في الخطاب الدعائي، اذ انه بمرور الوقت خفت حدة الصراع الاسلامي-العلماني في إندونيسيا وهذا ما يؤشر على تطور النظام السياسي بعد سنوات قليلة من الانفتاح الديمقراطي وباتت الدولة الإندونيسية اكثراً استيعاباً للتطورات الإسلامية، كما تبنت الكثير من الاحزاب العلمانية القومية الخطاب الإسلامي في دعایتها السياسية مع احترامها للأحكام الدينية مما يؤشر على تطور فكر النظام السياسي الاندونيسي (خلف ٢٠١٩).

اما عن علاقة النظام السياسي الاندونيسي باختلاف الحكومات التي تعاقبت على حكم إندونيسيا فنرى ان هناك احترام كبير للشريعة الإسلامية لا سيما انها تقوم بمراعاة المصلحة العامة من حيث اتباع الاحكام، الطرق الحكمية مما قصد به درء المفاسد وجلب المصالح وروعي فيها موافقة اصول الدين، و بالرجوع الى البانتشاسيلا فإن الشعب إندونيسيا جميعهم مبدأ قائم على وحدانية الرب ولذلك فان إصدار اي قانون لصالح عامة الشعب وهم مسلمون فهو شرعي و مطابق للشريعة الإسلامية و تكتسب الدولة الإندونيسية الصيغة الإسلامية في سياستها عموماً (لوبيس ٤١٨ ، ٤٢٠).

وتظهر السياسة الشرعية في الشؤون العامة للدولة بمعنى جميع مناحي الحياة دستورية و مالية واقتصادية وتشريعية وقضائية وتنفيذية وسواء أ كانت من شؤونها الداخلية أم علاقاتها الخارجية وفي إندونيسيا يضمن نظامها السياسي الرئاسي حدود العدل والشورى و المساواة، اذ يتولى الرئيس رئاسة الدولة والحكومة معاً تحت ظل الديمocratie والعدالة والشورى والمساواة لكل مواطن اندونيسي، كما تؤكد اندونيسيا في سياستها

الخارجية على الحياد وفي الوقت نفسه تولي اهتماماً لدورها داخل منظمة الآسيان وخاصة الجوانب الاقتصادية، كما هي عضو اساس في منظمة المؤتمر الإسلامي، وتدعم النظام الفلسطيني وعمليه السلام في الشرق الاوسط ليس على اساس ديني وإنما على اساس انساني في الدفاع عن الاستقلال والحل العادل للجميع (لوبيس ٢٠١٠، ٤١٨ - ٤٢٠).

ورغم سمعة الاسلام الجيدة في اندونيسيا الا ان هناك متغيرات حدثت خلال العقدين الماضيين تمثلت بظهور الاسلام الراديكالي والتي تمخص عنها ظهور احداث عنف في الارخبيل الاندونيسي تمثل بظهور احداث العنف طائفي بين الاسلام والمسيحيين مثل تلك التي وقعت في «امبون» ومالوكو الشمالية وبوزو في سولاويسي الوسطى ،اذ لقي اكثر من ثلاثة الاف شخص حتفهم، وعلى الرغم من تراجع مستويات هذه الاصدات خلال العقد الاخير، لكن توجد اثار بارزة انعكست على عمل النظام السياسي حيث تم الفصل بين المجموعات السكانية استناداً الى اسس دينية (ابو رمان ٢٠١٩، ١٥٧ - ١٥٨).

ظهرت في إندونيسيا حالات العنف والعنف المضاد بين المسلمين والمسيحيين ،اي ضرب الكنائس مقابل ضرب الجماع ، اي ظهور شكل اخر من اشكال النزاع بين الاديان وبخاصة حول اماكن العبادة في اجزاء البلاد، وذلك لم يحصل ضد بناء الكنائس في معظم المناطق المسلمة بل ايضاً ضد انشاء الجماع في المناطق المسيحية، وهناك فروق في اندونيسيا بين تقسيم الاسلاميين بين فئه متطرفة وفئة لا تؤمن بالعنف والتطرف ، وهذا ما يميز النظام السياسي الاندونيسي اذ ان كلا الفئتين تتشاركان اعتقاد ان الاسلام يتطلب من المسلمين ان يكونوا فاعلين سياسياً واجتماعياً الا انهما يختلفان في طريقة اداء هذا الالتزام الديني ، فالاسلاميون الذين لا يؤمنون بالعنف فهم يدينون العنف لا سلمة المجتمع والسياسية، في مقابل الاسلاميون الراديكاليون الذين يرفضون استيعاب نظام الدولة ولا يقبلون المشاركة في مؤسساتها

السياسية، ويعملون على استخدام السبل العنيفة لاسلمة المجتمع والسياسة وهم ما يسمون بالجهاديين، وعلى الرغم من ان عددهم الان قليل الا انهم ما زالوا يشكلون تحدياً للنظام السياسي الاندونيسي وتطبيق الديمقراطية (ابو رمان ٢٠١٩، ١٥٨، ١٦١-١٥٨). وتظهر المشكلة جلية في النظام السياسي الاندونيسي وكيفية التعامل مع الجهاديين، اذ بالرغم من الاختلافات الأيديولوجية بين السلفيين امثال "عفر عمر طالب" والجهاديين السلفيين الذين يمثلهم "ابوبكر باعشير" والراديكاليين الذين يمثلهم "حزب التحرير في اندونيسيا" الا انهم يشتكون جميعاً في كرههم الشديد الديمقراطية، اذ يرون ان الديمقراطية تعتمد على القانون الوضعي وليس على مبادئ الشريعة الإسلامية (جونز ٢٠١٦، ٢٠١٦).

حزب التحرير في اندونيسيا وهو من الاحزاب الضاغطة على النظام السياسي يدعو الى استعادة الخلافة الإسلامية في جميع انحاء العالم ويشير الى فشل الرأسمالية كنظام وخاصة في عجزه عن حماية الفقراء ويرى ان العدالة الاجتماعية سوف تكون أفضل في ظل تطبيق الشريعة الإسلامية، ولا يشك «باعشير» التهديد الاكبر للديمقراطية والنظام في اندونيسيا مقارنة مع حزب التحرير في اندونيسيا لانه اتقن فن ممارسة الضغط السياسي على النظام السياسي (جونز ٢٠١٦، ٢٠٦ و ٢٠٩).

وتعمل الحكومة الإندونيسية عبر وجود نظام سياسي معتدل على استقطاب جمعيات اسلاميتان تمتازان بالاعتدال منها «نهضة العلماء» والتي يتجاوز عدد اعضائها ٤٠ مليون والجمعية المحمدية والتي يتجاوز عدد اعضائها ٣٠ مليون فكلاهما يرفضان إقامة دولة اسلامية متشددة بل يريان الانسب وجود الدولة الإندونيسية الحالية التي تقوم على فلسفة الانتشاسيلا والتي تتضمن الحقوق والمواطنة المتساوية (سوسينيو ٢٠١٦).

واشاد النظام السياسي بالتيار الاسلامي المعتدل في إندونيسيا وخاصة بعد الاصداث التي رافقت الإطاحة بالرئيس السابق "سوهارتو" فقد وضع خليفة "سوهارتو" ورئيس جمعية المثقفين المسلمين «يوسف حبيبي» إندونيسيا على طريق الانتقال نحو

الديمقراطية وهذا اهم تطور طرأ على النظام السياسي الاندونيسي، كما ان النظم السياسية المتعاقبة بعد سوهارتو متمثلة بالتيار الاسلامي المعتدل كان لها الفضل بعدم انتقال الحرب الأهلية بين المسيحيين والمسلمين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ من مناطق شرق اندونيسيا الى اهم الجزر الكبرى المأهولة بالسكان مثل «جاوة» «وسومطرة» (سوسينو ٢٠١٦).

ويلاحظ ان النظام السياسي الاندونيسي بعد التحول من الديكتاتورية الى الديمقراطية انجز العديد من الاهداف يمكن اجمالها بما يلي:

- ١- استطاعت الحكومات السياسية بعد الإطاحة بسوهارتو من تحقيق استقرار سياسي رغم النزاعات العرقية والصراعات الطائفية التي ظهرت في الاعوام الاولى بعد التحول السياسي (اسيواوكاني ٢٠١٢)
- ٢- اجراء تعديلات دستورية على دستور استقلال اندونيسيا العام ١٩٤٥ والذي شمل ان التشريع لم يعد بيد الرئيس وحده بل هو من صلاحيات البرلمان ثم يصادق عليه الرئيس، كما يتطلب توقيع رئيس البلاد على اتفاقيات دولية موافقة البرلمان قبل توقيع الحكومة او الرئيس عليها.
- ٣- تم استحداث مؤسسات جديدة كالمحكمة الدستورية وقرارات صيغة نظام اللامركزية لإدارة شؤون الدولة.
- ٤- مرحلة التحول الديمقراطي ما بعد (سوهارتو) شهدت تحجيم لدور المؤسسة العسكرية وذلك من خلال تقليص دوره في مجلس النواب ومن ثم الغاؤه في انتخابات عام ٢٠٠٤، كما تم انهاء الاعمال التجارية التي يسيطر عليها الجيش عام ٢٠٠٩ فصاعداً.
- ٥- شهد النظام السياسي الاندونيسي تحول كبير اذ أصبح رئاسي نيابي جمهوري ديمقراطي، إذا ان رئيس الدولة ورئيس الحكومة، والنظام السياسي قائم على التعديلية الحزبية.

- ٦- ركز الدستور على حقوق المواطن والمواطنة.
- ٧- تم تحديد مدة الرئاسة بدورتين رئاسيتين فقط تمت لخمس سنوات
- ٨- تم تأسيس مجلس النواب الاقليمي الذي يشكل مع مجلس نواب الشعب او البرلمان المركزي مجلس الشعب الاستشاري اعلى سلطة تشريعية وسياسية في اندونيسيا (عبد الحميد علي ٢٠٢٠، ١٣، ٢٠٢٠).
- ٩- حققت الحكومات الاندونيسية نمو اقتصادي جيد بعد العام ٢٠٠٤ ، وهدفت الحكومة الحالية وحققت نتائج نمو اقتصادي في العام ٢٠١٩ تجاوز ٥,٣٪ ليصل الى ١,١ تريليون دولار مقابل ١,٠٤ تريليون في العام ٢٠١٨ ، وتهدف الحكومة الحالية ل(جووكو) وصول نسبة النمو الى ٧٪ اذ تعد إندونيسيا أحد اهم الاعضاء المؤسسين للآسيان وعضو في مجموعة العشرين وهي الان حصلت على المرتبة ١٨ من بين الاقتصادات العالمية.
- ١٠- تلعب الحكومة الاندونيسية دوراً كبيراً في دعم الاقتصاد المختلط والخاص ويدعى قطاع الصناعة أكبر قطع في اقتصاد إندونيسيا تدعمه الحكومة بواقع ٤٦,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي يليه قطاع الخدمات ٣٧,١٪ والزراعة ١٦,٥٪ (عبدالسميع ٢٠١٩)
- ١١- وكان للتربية والتعليم ورفع المستوى الثقافي والعلمي والتربوي للأجيال من مراحل رياض الأطفال والابتدائية والثانوية والجامعات دور كبير في رفع درجة الفهم والاستيعاب للتطور السياسي والفكري للنظام السياسي الاندونيسي، واسهم بدرجة كبيرة في ترسیخ اليات العمل الديمقراطي لما فيه من صالح للمواطن والنظام السياسي وترسيخ وجوده والعمل على استقرار، عبر خلق اجيال واعية ومتقدمة ترفض العبودية والاستبداد وتعمل على بناء الدولة والأمة وفق اسس علمية وتربوية سليمة.
- ١٢- اهم ما حققه النظام السياسي هو تخطي أزمة الدولة اذ انها امتلكت ارثاً مؤسساتياً مناسباً لحفظ الوحدة الوطنية الاندونيسية، حيث نتج عن الصيغة الوحدوية للدولة

في اندونيسيا والتي ترافقت مع أهمية ضئيلة للأقاليم من الناحية السياسية، اي ان تلك الأقاليم لم توفر اطاراً ملائماً لانتشار التعبئة العرقية القومية، والهويات العرقية في اندونيسيا لم يكن لها دور فاعل بل ضعيف في رسم الحدود الإدارية للأقاليم اي كان هناك استيعاب من قبل النظام السياسي للعلاقة بين التحول الديمقراطي واستيعاب الفروق العرقية والمناطقية والإقليمية مع توفير الحريات، لذا نرى ان استمرار الديمقراطية في المجتمعات المتعددة الاعراق والقوميات هو مصدر ثبات النظام السياسي واستقراره (اسبينال ٢٠١٦ ، ٢٤٤ - ٢٤٥).

في ضوء الطرح السابق نرى ان النظام السياسي الاندونيسي بعد الإطاحة بنظام سوهارتو في العام ١٩٩٨، قد شهد عملية تحول من النظام الاستبدادي الديكتاتوري الى النظام الديمقراطي، وسعت الحكومات المتعاقبة الى ترسیخ الديمقرatie في نظامها السياسي رغم وجود النزاعات العرقية والصراعات الدينية بين المسلمين والمسيحيين انها اليوم أصبحت من الديمقراطيات التي يشار لها بالبنان، وعملت على تحجيم دور المؤسسة العسكرية و التي كانت ماسكة بزمام السلطة في مقابل تعريب للحكم المدني لعقود طويلة، ولكن النظام السياسي وبوجود نخب متغيرة مع تغليب فلسفة البانتشاسيلا او المبادئ الخمسة استطاعت من بناء الدولة الاندونيسية او الامة الاندونيسية التي احتوت الجميع بغض النظر عن العرق او الدين او اللون ورفعت شعار المواطنة واقرار صيغة الامرکزية في حكم البلاد المترامية الاطراف مما منح الجميع على حد سواء الحقوق والحريات، والتأكيد على التربية والتعليم ودورها في بناء الدولة، وبالتالي توصلت الحكومات الاندونيسية الى حلول مرضية وحسب التنوع الموجود في البلاد.

#### الخاتمة:

ان النظام السياسي الاندونيسي مر بتحولات طويلة وعميقة الى ان وصل الى يومنا هذا، فإندونيسيا هذا البلد الاسلامي المهم لابد من دراسته للاستفادة من تجربتها الفاعلة في عملية التحول الديمقراطي، اذ اهم ما ميز تجربتها الانتقال التدريجي والآمن نحو

الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة بعد الإطاحة بنظام سوهارتو الاستبدادي، وان اهم ما يمكن ان نشير اليه في هذه الدراسة:

١- شهدت اندونيسيا عملية دقيقة تضمنت الاصلاح السياسي والدستوري، الامر الذي قاد الى تفعيل مشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية بعد سقوط نظام سوهارتو الذي استمر ثلاثة عقود.

٢- ارتكزت اندونيسيا في نظامها السياسي على فلسفة المبادئ الخمسة والذي يحافظ على المصلحة الوطنية للشعب بغض النظر على الاعراف والاديان والقوميات.

٣- راعت الحكومات الاندونيسية في مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية إقامة حالة من التوازن بين المؤسسة العسكرية والشعب، وانهاء حالة سيطرة العسكر على مقدرات الدولة وتحجيم دور الجيش في التدخل بالحياة المدنية، مع الغاء حق الضباط العسكريين الموجودين في الخدمة للترشح للبرلمان او الحصول على عضوية في الاحزاب السياسية او منصب.

٤- اعتمد النظام السياسي الاندونيسي على الموازنة بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية اي استقلالية السلطات بخلاف النظام السياسي في عهد "سوهارتو"، فقد اضحت البرلمان يراقب بصورة منتظمة عمل السلطة التنفيذية، اما عمل المحكمة الدستورية ترکز على مراقبة جميع السلطات في حال انحرافها عن عملها، كما تفصل في مدى مخالفة القوانين للدستور

٥- لعبت التنظيمات الدينية المعتدلة دوراً في دعم النظام السياسي الاندونيسي وخاصة نهضة العلماء والمحمدية من خلال الدفع باتجاه استقرار النظام السياسي، والعمل مع التنظيمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ المواطن الاندونيسي للمشاركة في الانتخابات العامة وبشكل دوري لترسيخ اسس الديمقراطية.

٦- من اهم عوامل نجاح النظام السياسي الاندونيسي وتطوره وهو اختيارها تطبيق نظام الامركزية الإدارية والحكم الذاتي من الاقاليم وخاصة بعد ازمة الحركات الانفصالية

التي عصفت بإندونيسيا نهاية حقبة "سوهارتو"، إذا أعطى صلاحيات واسعة للأقاليم لإدارة شؤونها بنفسها ومنها تسليم مسؤولية قوات الشرطة إلى الأقاليم والحكام القائمين عليها، فضلاً عن منحها صلاحيات مالية من أجل تطوير الأقاليم وتحفيض من مركزية السلطة الحاكمة في جاكرتا.

٧- لقد أسمهم التعدد الحزبي في إندونيسيا في فتح المجال أمام المجموعات العرقية الدينية للدخول في تحالفات، والاسهام في المشاركة في العملية الانتخابية بشكل سلس كما في انتخابات في الاعوام ٢٠١٩، ٢٠٠٤، ٢٠١٤، ٢٠٠٩ وذلك ضمن النظام السياسي اجراء الانتخابات بشكل دوري ومنتظم.

٨- لقد كان التعليم والتربية وخلق طبقة متغرة بحقوقها وواجبتها دوراً أساسياً في دعم النظام السياسي الاندونيسي، ومازال هناك الكثير من العقبات التي تعمل الحكومات السياسية الاندونيسية المتعاقبة تعمل على تجاوزها، إذا ما استمر تطويراليات الديمقراطية والنظام الانتخابي بما يتاسب مع هذا البلد المتراخي والمتمدد العرقيات والاديان.

#### قائمة المصادر:

آراء دينية. ٢٠١٨. "الدين في إندونيسيا" ٥ شباط، ٢٠١٩.

<https://ar.religiousopinions.com/religion-indonesia>.

ابو رمان، محمد. ٢٠١٩. ما بعد الاسلام السياسي مرحله جديدة ام اوهام تعجيه. عمان: مؤسسة فريديريش ابيرت.

اسبينال، ادوارد. ٢٠١٦. كيف استمرت اندونيسيا، الديمقراطية والإسلام في اندونيسيا الدين. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

اسماويل، محمد صادق. ٢٠١٥. التجربة الاندونيسية الاصلاح السياسي والفصل بين السلطات. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

اسيواكاني، لطفي. ٢٠١٢. الديمقراطية والإسلام في اندونيسيا. ترجمة هيثم عبد العظيم. المانيا: مؤسسة غوته

الجابري، محمد. ٢٠٠٤. موسوعة دول العالم: حقائق وارقام. القاهرة: مجموعة النيل العربية.  
المعرفة. ٢٠١٤."جووكو يدوو". ١٤ كانون الاول، ٢٠٢٠.

<https://2u.pw/nZURH>

جونز ، سيدني. ٢٠١٦. نهج الحكومة الاندونيسية تجاه الاسلام الرايكيالي منذ العام ١٩٩٨ . بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

خلف، احمد. ٢٠١٩. "دليل لقراءة نتائج انتخابات اندونيسيا". نون بوست. ٢٧ مايو، ٢٠١٩ .

<https://www.noonpost.com/content/27927>

دكورنوا، جاك. ١٩٧١. الجيش الاندونيسي، الجيش والحركة الوطنية، ترجمة حسن قبيسي. بيروت: دار ابن خلدون.

سليم، محمد السيد وسليم رجاء ابراهيم. ٢٠٠٣. الاطلس الاسيوى. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

سميث، ديتس. ١٩٦٢. إندونيسيا شعبها وارضها، ترجمة حسن محمود وحسن جلال العروسي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

سوسينو، فرانس ماينيس. ٢٠١٦. "الاسلام والنظام السياسي في إندونيسيا". قطرة. ١٦ تموز، ٢٠١٦ .

<https://2u.pw/fEvYD>

شلبي، خالد ذياب. ٢٠٠٤. النظام السياسي الاندونيسي. جمهورية العراق: معهد الخدمة الخارجية.

شهاب، محمود اسد. ١٩٧٠. صفحات من تاريخ اندونيسيا المعاصرة. بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر.

الصياغ، احمد. ٢٠١٩. "الاحزاب وممارسة العمل السياسي في اندونيسيا". مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.

<https://2u.pw/XnwVz>

صلاح، مصطفى. ٢٠١٨. "الانتشاسيلا: مبادئ التلاحم الوطني في ميثاق جاكارتا". مؤسسة دراسات وابحاث استشرافية حول الاسلام الحركي. ٢٥ حزيران، ٢٠١٨ .

file:///C:/Users/pc/Downloads/56863342.pdf

طايق، محمد سالمان. ١٩٩٧. إندونيسيا. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية.

عبد السميع، بسام. ٢٠١٩. "٥٥٪ نمو الاقتصاد الاندونيسي". صحيفة الاتحاد. ٢٧ يوليو، ٢٠١٩ .

<https://2u.pw/sid6K>

العبودي، محمد بن ناصر. ١٩٩٩. في إندونيسيا أكبر بلاد المسلمين. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

علي، نادية عبد الحميد. ٢٠٢٠. "التحول الديمقراطي في اندونيسيا من الاستبدادية الى الديمقراطية الوليدة". ملتقى الباحثين السياسيين العرب. ٢٢ يونيو، ٢٠٢٠ .

<https://arabprf.com/?p=3066>

الهرم السكاني نت. ٢٠١٩. "كثافة السكان اندونيسيا". ٢٠٢٠ .

<https://2u.pw/MR6hE>

لوبيس، امانى برهان الدين. ٢٠١٠. "الديمقراطية بإندونيسيا". مجلة الاسلام الاندونيسي. العدد ٢ : ٤١٣ - ٤٣٦.

ليدل، ر. ويليام المجنى، سيف. ٢٠١٦. الديمقراطية الإندونيسية من المرحلة الانتقالية الى الترسيخ، ترجمة محمد عثمان خليفه عبد. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

هلال، رضا. ٢٠١٠. المجتمع المدني في اندونيسيا: الواقع والمشكلات وتصورات المستقبل. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية.

### List of references:

- Religious Views.2018. "Religion in Indonesia" February 5, 2019.  
<https://ar.religiousopinions.com/religion-indonesia>.
- Abu Rumman, Muhammad. 2019. Post-political Islam, a new stage or illusions of guidance. Amman: Friedrich Ebert Foundation.
- Espinal, Edward. 2016. How Indonesia Sustained Democracy and Islam in Indonesia's Religion. Beirut: Publications Company for Distribution and Publishing.
- Ismail, Muhammad Sadiq. 2015. The Indonesian Experience of Political Reform and Separation of Powers. Cairo: El Araby for Publishing and Distribution.
- Asiaokani, Lotfi. 2012. Democracy and Islam in Indonesia. Translated by Haitham Abdel Azim. Germany: Goethe Institute.
- Al-Jabri, Muhammad. 2004. Encyclopedia of countries of the world: facts and figures. Cairo: The Arab Nile Group.
- Knowledge. 2014. "Goku Yedodo." December 14, 2020.  
<https://2u.pw/nZURH>
- Jones, Sydney. 2016. The Indonesian Government's Approach Toward Radical Islam Since 1998. Beirut: Publications Company for Distribution and Publishing.
- Khalaf, Ahmed. 2019. "Your guide to reading Indonesia's election results". Noun Post. May 27, 2019.  
<https://www.noonpost.com/content/27927>
- DeCournois, Jack. 1971. The Indonesian Army, the Army and the National Movement, translated by Hassan Kobeisi. Beirut: Ibn Khaldoun House.
- Selim, Mohamed El-Sayed and Saleem Raja Ibrahim. 2003. Asian Atlas. Cairo: Center for Asian Studies, Faculty of Economics and Political Science.
- Smith, Deats. 1962. Indonesia, Its People and its Land, translated by Hassan Mahmoud and Hassan Jalal Al-Arousi. Cairo: The Egyptian Renaissance Library.

- Socino, Franz Magnes. 2016. Islam and the political system in Indonesia. arch. July 16, 2016.  
<https://2u.pw/fEvYD>
- Shibli, Khaled Diab. 2004. The Indonesian Political System. Republic of Iraq: Institute of Foreign Service.
- Shehab, Mahmoud Asad. 1970. Pages from the History of Contemporary Indonesia. Beirut: Lebanon House for Printing and Publishing.
- Sabbagh, Ahmed. 2019. "Parties and the Practice of Political Action in Indonesia." Strategic Thought Center for Studies.  
<https://2u.pw/XnwVz>
- Salah, Mustafa. 2018. "Pancasila: Principles of National Cohesion in the Jakarta Charter." Foundation for Oriental Studies and Research on Kinetic Islam. June 25, 2018.  
file:///C:/Users/pc/Downloads/56863342.pdf
- Taya, Muhammad Salman. 1997. Indonesia. Cairo: Center for Asian Studies.
- Abdel Samee, Bassam. 2019. "5% growth of the Indonesian economy." Union newspaper. July 27, 2019.  
<https://2u.pw/sid6K>
- Al-Aboudi, Mohammed bin Nasser. 1999. Indonesia is the largest Muslim country. Riyadh: King Fahd National Library.
- Ali, Nadia Abdel Hamid. 2020. "Indonesia's democratic transition from authoritarianism to nascent democracy." Forum of Arab political researchers. June 22, 2020.  
<https://arabprf.com/?p=3066>
- Population pyramid net. 2019. "Indonesia Population Density". 2020.  
<https://2u.pw/MR6hE>
- Lopes, Amani Burhanuddin. 2010. "Democracy in Indonesia." Indonesian Islam Journal. Issue 2: 413-436.
- Liddell, R.; William Al-Majni, Seif. 2016. Indonesian democracy from transition to consolidation, translated by Muhammad Osman Khalifa Abdul. Beirut: Publications Company for Distribution and Publishing.
- Helal, Reda. 2010. Civil Society in Indonesia: Reality, Problems and Future Perspectives. Cairo: Center for Asian Studies.